المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: دارفور بين الأزمة الإنسانية... والتدخل الدولي
اسم الكاتب: م.م. زينب عبدالله منكاش
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/2105
تاريخ الاسترداد: 2025/05/05 17:00 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

دارفور بين الأزمة الإنسانية .. والتدخل الدولي

المدرس المساعد

زينب عبدالله منكاش(*)

المقدمة

ظل أقليم دارفورالذي تسلط عليه الأضواء حاليا على مدى ثلاثة عقود يعيش أوضاعا مضطربة ولم يعرف الأستقرار ألامني والسياسي والاقتصادي والأجتماعي بسبب ظواهر أمنية وسياسية ، فقد عانت المنطقة من فترات جفاف وتصحر قادت الى ثلاث مجاعات كبيرة في الأعوام .

وأدى شح الأمطار في شمالي الأقليم ووسطه الى نزوح أعداد كبيرة من السكان جنوبا الى مناطق السافنا المدارية حول جبل مرة والمناطق الحدودية مع أفريقيا الوسطى وتشاد ، كما أدت الى نفور أعداد كبيرة من الماشية وظهور حالات فقر وسط القبائل الرعوية خاصة رعاة الإبل والأبقار في شمالي وغربي المنطقة بسبب تمدد التصحر جنوبا، حيث ظل يتمدد سنويا بمعدل ثلاثة كيلو مترات حتى باتت جميع مناطق شمالي ووسط دارفور صحراوية وشبه صحراوية بسبب عامل الطبيعة .

ولعبت حرب الجنوب وتطورات الأوضاع في اثيوبيا دورا مهما في تأجيج الوضع الأمني في دارفور ، وقد إستفادت القبائل المختلفة من توفر السلاح الذي يتم تهريبه الى المنطقة ، وإستفادت القائل أيضا من سياسة التجييش التي قننتها الحكومة السودانية عبر التدريب في الداع الشعبي لمواجهة الحرب في الجنوب وتدرب المديد من أبناء القبائل على السلاح بطريقة رسمية وإستفادوا منه لحماية قبائلهم في مواجهة القبائل الأخرى .

وكانت دارفور التي تبلغ مساحتها نصف مليون /كم ، وتعادل مساحة ثلاث دول أوربية هي "فرنسا . هولندا . البرتغال " وتعادل " % من مساحة السودان تتميز بالتجانس والتعايش السلمي بين مختلف قبائلهاوأجناسها ويتم حل المشاكل القبلية عبر الإدارة الأهلية التي كانت لها القوة والسلطة قبل حلها وتسييسها من قبل السلطة ويبلغ تعداد سكان الأقليم " ملايين " نسمة أي ما يعادل " " % " من سكان السودان ، ويساهم في الدخل القومي من " " % " خاصة صادرات الثروة الحيوانية والحبوب الزيتية .

المبحث الأول : أسباب نشوب الأزمة

تعد أزمة دارفور من الأزمات المعقدة من ناحية تشابك العوامل التي أسهمت في التمهيد لنشوبها وذلك من خلال تفاعل العوامل الداخلية مع العوامل الخارجية حتى أصبحت هذه الأزمة قيد الإنفجار .

أولا : . العوامل الداخلية :

- الشكل السياسي : حيث ينشأ النزاع نتيجة لضعف التعددية السياسية كثقافة ديمقراطية ، وتجاوزات حقوق الإنسان والإضطرابات السياسية . فيؤدي كل ذلك الى الصراع على السلطة والمشاركةالسياسية .
- العامل الآيديولوجي : لقد نتج النزاع بسبب الفوارق الهيكلية وعدم المساواة بين الاغلبية في المناطق المهمشة وبين المركز أوالفئات المسيطرة فيه .

(*) كلية العلوم السياسية الجامعة المستنصرية

[1] سرى هاشم محمد، مجلس الأمن الدولي وأزمة دارفور،المجلة السياسية والدولية ،العدد الحادي عشر ، (*)

. العامل البيئي: كان النزاع عادة ما ينشأ حول الموارد الطبيعية والإقتصادية والسيطرة عليها وإستغلالها ، الى جانب إنتشارالزراعة العشوائية والجفاف والتصحر وغياب التخطيط وخطط الأمن الغذائي مما أدى بالنتيجة الى حدوث هجرات عشوائية .

. النزاع الثقافي : لقد نتج هذا النزاع عن سيطرة وإحتكار الأقلية أو النخبة للقرارات السياسية والإقتصادية .

. صراع الهوية : وجاء شكل صراع الهوية ليكون أحد العوامل التي أدت الى حدوث هذا النزاع من خلال التنافس الأثني والقبلي واللغوي للوصول الى السلطة السياسية والإقتصادية وتحقيق العدل الإجتماعي .

. ورغم إسهامات إقليم دارفور الكبيرة في الدخل القومي السوداني بثرواته الحيوانية والنقدية ، إلا إن حصة هذا الإقليم في المشاريع الحديثة والصناعية تكاد تساوي صفرا فضلا عن تردي مستوى الخدمات الصحية والاجتماعية والتعليم هناك .

. النزاع الجيوسياسي : ويأتي هذا العامل كسبب مهم في هذا النزاع وذلك بسبب وجود ثلاثة دول مجاورة تعاني من صراعات مسلحة . فقد ادى الصراع التشادي . التشادي ، والصراع الليبي . التشادي خلال الثمانينات وبداية التسعينات الى إنتشار السلاح والجماعات المسلحة في الإقليم . فالسودان وتشاد وليبيا كانوا لا يزالون مسئولين عن هذه الأزمة وإستمرارها وخصوصاً تشاد التي تدعم كبرى الفصائل المسلحة "جيش تحرير السودان "، كما أن النتائج السلبية لتدخلات النظام الليبي لا تزال مستمرة في آثارها على إقليم دارفور حتى أصبحت منطقة شرق دارفور مأزومة بالسلاح والمقاتلين ومنطقة نزاع لاحقة ما بين السودان وتشاد وحركات التمرد المدعومة فيما بينهم .

وبالتالي فقد قاد كل ذلك الوضع الى إنتشار ظاهرة النهب المسلح التي إستفحلت في المنطقة متزامنة مع الجفاف والتصحروذهب ضحيتها أكثر من " " نسمة .

كما إن ما زا الأمر تلأزماً تلك السياسات التي إتبعتها الحكومة المركزية في الخرطوم في نظرتها لدارفور كمنطقة مرشحة للتمرد بعد ثورة بولاد الذي إنضم للحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جون قرنق في بداية التسعينات بسبب موقف الجبهة من الصراع القبلي بين قبيلة الفور وبعض القبائل العربية .

وبعد مقتل بولاد بدأت قبيلة الفور في وضع الترتيبات الأمنية اللازمة لإنشاء كيان عسكري بدلاً من الميليشيات غير المنظمة ، بيد إن الصراع لم يتطور الى صراع سياسي عسكري وتمرد مسلح إلا بعد قيام مجموعة مسلحة من ابناء قبيلة الفور بالتحالف مع الزغاوة بإحتلال مدينة قولو عاصمة محافظة جبل مرة عام . حيث تم ولأول مرة إعلان الحركة المسلحة وقاموا بتوزيع منشورات سياسية بإسم " جيش تحرير دارفور "، وكان من أهم أحداث الحركة الجديدة تحرير الإقليم من سيطرة الشماليين بحجة مساهمتهم في تهميش المنطقة .

وفي وقت مبكر من عام بدأت الأزمة ، حيث قام متمردوا دارفور بمهاجمة مطار الفاشر عاصمة ولاية شمال دارفور. فقد تمكن المتمردون " جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة " بإستخدام" " شاحنة تويوتا " في تدمير المطار العسكري وأحداث خسائر في سبع طائرات وقتلوا قرابة " " " ما بين طيارين وفنيين وجنود ، كما أسروا " " " من بينهم قائد القوة الجوية . هذا الهجوم النوعي لم يسبق له مثيل في تاريخ السودان وحتى الجيش الشعبي الجنوبي لم يتمكن من إحداث عملية كهذه طوال الثلاثون سنة الماضية .

---

[2] مقالة نشرت على موقع الشرق الاوسط بعنوان : سؤال وجواب : أزمة دارفور ،ايلول

[3] سرى هاشم محمد، مصدر سبق ذكره ، ص

[4] خلود محمد خميس ، أضواء على الأحداث السياسية في دارفور ،الملف السياسي ،العدد الثاني عشر ،مركز الدراسات الدولية ، بغداد : :

[5] عادل بن زيد الطريفي ،كيف نشأ الصراع في غرب السودان ؟ وأسباب إستمراره؟، جريدة الرياض ،

[6] نوار محمد نوري محمد ربيع ، أزمة دارفور بين تجاذبات الوضع الداخلي والمواقف الدولية،العرب والمستقبل ، العدد الحادي عشر ، نيسان :

[7] منى حسين ، الأزمة السياسية في دارفور ، محطات إستراتيجية ، مركز الدراسات الدولية ، العدد

[8] كمال حداد ، أزمتا العراق ودارفور من وجهة نظر القانون الدولي ، شؤون الشرق الأوسط ، مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد ، صيف :

[9] محمد الأمين عباس النحاس ، أزمة دارفور :بداياتها وتطوراتها ، المستقبل العربي ، العدد ،شباط :

[10] عادل بن زيد الطريفي ، مصدر سبق ذكره

وبالمقابل فقد قامت الحكومة في تموز بالهجوم على جيش تحرير السودان في أم بارد وتين وكارنوي في الشمال للرد على هجوم الفاشر وميليت حيث أستخدمت القنابل من المروحيات والاسلحة الثقيلة والدبابات ، كما أستخدمت قوات الجنجويد في شمال وغرب دارفور لإسناد الجيش النظامي . فكانت الأستراتيجية المتبعة من قبل حكومة البشير تقوم على الإعتماد على الإستخبارات العسكرية لجمع المعلومات عن حركات التمرد ومحاولة تضعيفها [11] .

وعليه فقد تم إسناد ملف دارفور لوزارة الداخلية وجهاز الأمن الداخلي وذلك لعدة أسباب :

- إن الجيش السوداني كان موزعاً على عدة جبهات من أبرزها الجنوب والشرق ولهذا فأن الكفاءات العسكرية كلها كانت مشتتة وقدرة الحكومة على إيقاف التمرد تقتضي إنتشاراً عسكرياً كبيراً في الإقليم . إضافة الى إن الجيش كان يفتقر للمعدات والوسائل اللوجستية لمواجهة تمرد بهذا الجحيم .
- إن الجيش السوداني لم يكن مهيئاً لحرب عصابات غير تقليدية وعناصه لم يكن مرحباً بها في مناطق متعاطفة مع التمرد ، ولهذا تكبد الجيش خسائر فادحة وكان لا بد من إيجاد حل آخر حتى لا تتكسر سمعته .
- إن اللجوء لميليشيات الجنجويد كان خياراً غضطرارياً ، فهذه الميليشيات تم إستخدامها في السابق وهي غيرمحسوبة على الحكومة ، فبامكانها أن تنافس التمرد في عمليات التخويف والتدمير وبالإمكان تزويدها بالسلاح لتكون وسيلة ضرب حقيقية ضد العمق الشعبي للمعارضة .

إن ما زاد الأمر تعقيداً في دارفور المحاولة الإنقلابية التي تعرض لها الرئيس عمر البشيروالتي إتهم فيها الدكتور حسن الترابي رئيس المؤتمر الشعبي المعارض وبعض العناصر المنتمية لإقليم دارفور، بحجة عرقلة الجهود الرامية الى عقد إتفاقية السلام السودانية بين الحكومة والحركة الشعبية لجنوب السودان . ليس هذا فحسب بل إتخذت الحكومة السودانية موقفاً متصلباً تجاه سكان الإقليم من خلال السماح لقواتها العسكرية بإستخدام العنف فضلاً عن إصدار قرار يتضمن القيام بإبادة جماعية وتطهير عرقي بالشكل الذي أدى الى قتل وتشريد عدد كبير من السكان في ذلك الإقليم [12] .

ومع بداية عام تجددت الهجمات الحكومية على حركات التمرد لوضع حد لهم في المواقع التي تسيطر عليها قوات المعارضة شمال دارفور من جهة ، ورافقها هجوم قوات الجنجويد على مدن وقرى غرب دارفور مسببة نزوح الكثيرين من قراهم ومدنهم من جهة أخرى .

وفي شباط صرح الرئيس السوداني عمر حسن البشير معلناً إنتهاء الحرب وتحقيق الإنتصار وإمكانية عودة اللاجئين بسلام الى أماكنهم ، إلا إن هذا التصريح لم يعبر عن الواقع ، فقد غستمرت الهجمات والتحركات العسكرية بين كلا الطرفين . وأمام هذا التواصل في القتال المسلح عادت الحكومة من جديد للتفاوض والإتفاق مع حركتي التمرد في دارفور من أجل وقف إطلاق النار وكان ذلك الإتفاق بتاريخ " نيسان " في انجامينا عاصمة تشاد ، وقد تضمن ضرورة إيجاد حية سياسية ديمقراطية وضمان الحقوق السياسية والإقتصادية والإجتماعية للسكان" [13] .

ثانياً :. العوامل الخارجية : :

وقد تمثلت هذه العوامل البعد الأكثر خطورة في الأزمة على الإطلاق ، وهي مرتبطة بجوانب جيوستراتيجية وبأطماع القوى الكبرى والصراع الدولي على النفوذ وبسط الهيمنة ومصالح الولايات المتحدة وإستراتيجيتها الجديدة نحو الشرق الأوسط .

وكان ذلك بسبب المميزات التي تتمتع بها منطقة دارفور والتي أهمها :

---

[11] نوار محمد ربيع ، مصدر سبق ذكره ، ص ص

[12] سرى هاشم محمد ، مصدر سبق ذكره، ص

[13] عادل بن زيد الطرفي ، مصدر سبق ذكره

[14] منى حسين ، مصدر سبق ذكره، ص

[15] نوار محمد ربيع ، مصدر سبق ذكره ، ص

. سكان دارفور يدينون بالإسلام وبنسبة % ، وهذا النسيج يتجلى فيه مظاهر قوة تأثير الثقافة العربية الإسلامية بوضو . فعلى الرغم من إختلاف أصول السكان العرقية وإنتشارهم في مساحة واسعة وضعف وسائل الإتصال والمواصلات فيما بينهم فقد إنتشرت هذه الثقافة وأصبحت هي السائدة في المنطقة ، وبذلك فقد مثلت دارفور جسراً للتواصل بين الجزء الغربي من القارة السمراء مع الوطن العربي.

. يتمتع هذا الإقليم بثروات طبيعية ضخمة ومتنوعة ويذخر بثروات معدنية هائلة متمثلة في جبال الحديد التي تصل درجة نقائها الى " %" وغيرها من المعادن ومن ضمنها اليورانيوم الذي صار يمثل الحافز الاكبر للصراعات الدولية المعاصرة.

. يمثل إقليم دارفور أهمية جيوستراتيجية كبيرة إذ إنه يعتبر منطقة عازلة بين النفوذ الفرنسي والأتكلوسكسوني. فالقارة الأفريقية عموماً منقسمة بين هذين النفوذيين منذ القرن التاسع عشر، حيث أصبحت من المناطق التي تتسابق إليها الدول الإستعمارية للسيطرة عليها.

. يتمتع هذا الإقليم بمساحة شاسعة تبلغ " / كيلو متر مربع " ، وأرض الإقليم منبسطة وهذه المساحة الشاسعة تثير إهتمام العديد من الدول التي تطمع في توسيع حدودها [16].

وبسبب هذه المميزات فأن إقليم دارفور من المرجح أن يستمر مسرحاً للصراع الإقليمي والعالمي لما تمثله من عناصرجاذبة للدول الكبرى ولذلك يجب أن لا نستغرب الهجمة الكبيرة والتدفق الهائل للمال والسلاح والإستنفار الإقليمي الدولي إعلامياً ودوبلوماسياً بصورة لم يشهدها أي نزاع محلي في العالم من قبل .

المبحث الثاني :. الدور الإقليمي في تدويل الأزمة

وينقسم هذا الدور الى مستويين :

: . على مستوى المنظمات الإقليمية : وهي جامعة الدول العربية والإتحاد الأفريقي

. جامعة الدول العربية : لقد حققت الدوبلوماسية السودانية نجاحاً ملحوظاً فقد إستطاعت أن تقنع الأنظمة العربية بضرورة مساندتها للوقوف ضد الهجمة الأمريكية . الصهيونية المسؤولة وحسب رؤيتها عن أزمة دارفور التي تدفع في النهاية الى تغيير الهوية العربية الإسلامية للسودان ، وقد سهل مهمة الحكومة أن خطر التدخل الدولي بقيادة الولايات المتحدة أصبح يهدد كل الأنظمة في المنطقة العربية بدرجات وكيفية مختلفة [17].

وقد جاء الراي العام العربي بشكل موحد مع حكوماته بخصوص أزمة دارفور ، أما في داخل أروقة جامعة الدول العربية وبعد الإطلاع على التقرير المقدم من البعثة المرسلة الى دارفور والإقرار بوجود الإنتهاكات ضد حقوق الإنسان من قبل الجنجويد ودون الإعلان عن التنسيق بين الحكومة والجنجويد ، فإن التقرير توقف دون تحميلها المسؤولية المباشرة عن هذه الأعمال . وفي مؤتمر القمة العربية الذي عقد في القاهرة عام جاء الموقف العربي بشكل واضح بدعم الحكومة السودانية ومدها بالوسائل اللوجستية والعمل الدوبلوماسي من أجل تجاوز الأزمة [18]. إن موقف جامعة الدول العربية تضمن كذلك رفضاً للتهديد العسكري في المنطقة أو التهديد بفرض عقوبات ضد السودان ، حيث جاء الموقف العربي الجماعي مدافعاً عن موقف الحكومة السودانية ومطالبتها بإعطاء الفرصة والوقت من أجل الوصول الى تسوية الأزمة في إقليم دارفور .

---

[16] محمد الأمين النحاس ، مصدر سبق ذكره ، ص

[17] نفس المصدر السابق، ص

[18] نوار محمد ربيع ، مصدر سبق ذكره ، ص

[19] محمد الأمين النحاس ، مصدر سبق ذكره ، ص

[20] نوار محمد ربيع ، مصدر سبق ذكره ، ص

وفي هذا الإطار فإن المنظمات العربية غير الحكومية يمكنها أن تلعب دورا مهماً ، كما أن الأمانة العامة للجامعة العربية يمكنها القيام بدور تنسيقي فاعل إذا ما توفرت الأموال اللازمة لذلك . وفي هذا الصدد أعدت الأمانة العامة خطة عربية جرى تعميمها على الدول الأعضاء بهدف الحصول أما على تمويل يمكن من تنفيذها، أو أن تقوم الدول الأعضاء بالمساهمة المباشرة في تنفيذ هذه الخطة .. ولكن ضمن إطار تنسيقي بواسطة الجامعة العربية . ومما لا شك فيه إن مشاركة الجامعة العربية بخبراء رفيعي المستوى من آليات الإتفاق وفي البعثة الدولية لتقييم إحتياجات إقليم دارفور التنموية سيكون لها أثر بالغ في الحفاظ على مصالح السودان ووحدته والمساهمة في رد أزمة دارفور الى جذورها، بإعتبارها صراعات بين القرويين والبدو الرحل من أهل دارفور ، وليس صراعا عربياً . أفريقياً حسبما تروج له بعض الدول الغربية .ومن الأهمية بمكان قيام الدول العربية والجامعة العربية بدور فاعل في الحوار الدارفوري . الدارفوري ، ولا يمكن أن يكون هذا الدور فاعلا إلا إذا توافرت الأموال اللازمة لتعميق عملية المصالحة القبلية ، ورتق النسيج الإجتماعي في دارفور ويتطلب الأمر دفع تعويضات وديات وحفر آبلر ... الخ، الأمر الذي ليس في مقدور الحكومة السودانية حاليا، ويتطلب إسنادا عربيا فعليا .

وبناءٍ على ما تقدم ، فقد عقد وزراء خارجية الدول العربية إجتماعاً إستثنائياً في مقر الجامعة العربية بالقاهرة في " /// ... " لمناقشة الأزمة بين السودان والمحكمة الجنائية الدولية ومذكرة القبض على الرئيس السوداني "البشير"" وصدر عن هذا الإجتماع قرار شدد على رفض المساس بحصانة رؤوساء الدول ودعم موقف السودان الرافض للتعامل مع المحكمة. وتضمن هذا القرار تشكيل لجنة وزارية عربية لمتابعة الموضوع ومطالبة المجتمع الدولي ومنظماته بمناهضة القرار الصادر عن المحكمة الجنائية الدولية وأكد رفض مجلس الوزراء العرب لأي محاولة لتسييس المحكمة الجنائية الدولية. غير إنه من الواضح إن قرار مجلس الوزراء العرب لم يناقش جوهر المشكلة في تسييس تدابير المحكمة وهو قرار مجلس الأمن رقم " ... / عام ... " الذي أحال الحالة في دارفور الى المحكمة الجنائية الدولية . وطالما إن هذا القرار ساري المفعول لن تجدي أية مقترحات أخرى ، ويتعين بذل الجهود الدولية لإلغاء قرار مجلس الأمن أو وقف نفاذه وهذا ليس سهلا في البيئة الدولية الراهنة . كما وأكد وزير خارجية جيبوتي رئيس الدورة لمجلس وزراء الخارجية " محمود علي يوسف " من التبعات الخطيرة للقضية وإنعكاسها السلبي على السودان والمنطقة برمتها " .

.الإتحاد الأفريقي :ياتي الإهتمام الأفريقي بأزمة دارفور لأسباب أهمها :

- كرجع صدى للترويج الإعلامي الذي يعرض القضية في شكل حرب تصفية يقوم بها العنصر العربي ضد الزنوج .
- لأهميتها من الناحية الإقليمية البحتة
- لأن الكثير من الدول الأفريقية في جانبها العربي لها رعايا في دارفور .. وكان ذلك بسبب المجاعة والتصحر الذي ضرب أفريقيا مضافا الى ذلك حالة الإنقلاب الأمني الذي كان إفرازا طبيعيا لهذا التوافد غير المنضبط وذلك بسبب إنعدام الدولة التي مرت بها أفريقيا الوسطى ، ولم يكن بأقل من ذلك أثر التقلبات السياسية والصراع على السلطة والحرب الأهلية في تشاد .

إن الإتحاد الأفريقي يعتبر هذه المنظمة المسؤولة عن تسويةالازمات وحل المشكلات الخاصة بالقارة الأفريقية فإن مسؤولية أو واجب تسوية أزمة دارفور تقع في جزء كبير منها على الإتحاد الأفريقي أي من ضمن إختصاصاته ومهماته ، وقد أجرى الرئيس السوداني محادثات مع رئيس مفوضية الإتحاد الأفريقي " ألفا عمر كوناري " إختصت بالدور الذي من الممكن أن يضطلع به الإتحاد الأفريقي في معالجة الأوضاع الإنسانية الصعبة في دارفور ، والسعي من أجل

---

[21] سمير حسني ، زيد الصبان ، إتفاق دارفور للسلام ودور الجامعة العربية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ، يوليو

[22] باسيل يوسف بجك ، مذكرة القبض على الرئيس السوداني : نموذج لخطورة تسييس وربط تدابير المحكمة الجنائية الدولية بقرارات مجلس الأمن ، المستقبل العربي ، العدد ، سبتمبر :

[23] سهيل حسين الفتلاوي ، إختصاص المحكمة الجنائية الدولية بمقاضاة المتمتعين بالحصانة الدبلوماسية ، دراسات دولية ، العدد ، يناير

[24] أحمد إسماعيل ، أزمة دارفور والدور الأفريقي القادم ، شبكة المشكاة الإسلامية ، آب

الوصول الى الحل السياسي ونشر مراقبين الإتحاد الأفريقي في إقليم دارفور . أي إن المفوضين أعطوا الإتحاد الأفريقي مسؤولية تأسيس لجنة دولية لمراقبة عملية وقف إطلاق النار ، وبناء عليه تحرك الإتحاد الأفريقي لتفعيل وتنشيط المفاوضات بين الحكومة السودانية والمتمردين . وقد أخذت هذه الأزمة إهتماما مكثفاً في قمة الإتحاد الأفريقي المنعقدة في تموز / يوليو في" أديس أبابا " وتمحور الإتجاه الرئيسي للإتحاد بخصوص الازمة حول أولوية الحل الأفريقي مع دعوة المجتمع الدولي الى المساعدة في بذل الجهود لإنهاء المأساة الإنسانية في دارفور والتوصل الى تسوية سياسية.

وعقب قمة أديس أبابا ، قام رئيس الاتحاد الأفريقي " أوليسجون اوباسنجو "بزيارة الخرطوم في " الثاني من آب " من أجل زيادة ما يلزم من مراقبي وقف إطلاق النار في إقليم دارفور ومن القوات الأفريقية لحماية هؤلاء المراقبين .

ونتيجة لتدهور الأوضاع في ارفور إقترح تحويل مهمة القوة الأفريقية من قوة حماية المراقبين لوقف إطلاق النارالى قوة حفظ السلام وزيادة عددها من " " الى " " جندي ، وذلك بموجب الاتفاق الذي تم بين الإتحاد الأفريقي والحكومة السودانية في مقر الإتحاد في أديس أبابا في أيلول / سبتمبر /.

وقد قرر الإتحاد الأفريقي أن ينشر فريق المراقبة في خمس مناطق في دارفور وهي "الفاشر، الجنينة، كبكابية، نيالا، الطينة، أبشي "في تشاد. ويتكون القرن الأفريقي من عدة دول منها " السنغال ونيجيريا وغانا وناميبيا " وحسب القرار الصادر عن الإتحاد الأفريقي فأن قوة مؤلفة من " " الى " " جندي أفريقي نشرت في بداية الأمر في دارفور وتساندها بعثة المراقبة لجنة سياسية مكونة من إثنين من حكومة السودان ومثلهما من حركة العدل والمساواة وحركة تحرير السودان والإتحاد الأوربي والولايات المتحدة وسيكون مقرها العاصمة التشادية " أنجامينا" . إلا إن تلك المفاوضات وبنتائجها السلبية لا يمكن عدها ناجحة ، فإستمرت خلال شهر تموز المحادثات بين الطرفين ولم تسفر عن إتفاقيات إيجابية و، فأدى ذلك الإتفاق مجددا على إجراء مفاوضات في أبوجا في نيجيريا بتاريخ " " / / " وتحت رعاية الإتحاد الأفريقي أيضا /.

لقد تضمن التقرير الصادر عن القمة الأفريقية المصغرة والتي عقدت في شباط في تشاد لبحث تطورات ازمة دارفور العديد من القرارات كان أهمها:

- :. التوصية لدى مجلس الأمن والسلم الافريقي لتقوية بعثة الإتحاد الأفريقي في دارفور من أجل ضمان الإستمرار في تسوية الأزمة في الإطار الافريقي وبعيدا عن التدخلات الأجنبية.
- . إستئناف عاجل لمحادثات السلام من خلال ممثلين على أعلى مستوى وبدون شروط مسبقة وفي إطار المقترحات المقدمة وجهود الوساطة .

وقد إتفقت الحكومة السودانية مع الإتحاد الأفريقي في " " / شباط / "على إعداد بروتوكول إطاري يشمل آليات لحل النزاع في دارفور يطرح على محادثاتها مع متمردي دارفور ، وقد أقرت برفع مذكرة الى مجلس الأمن تحمل خطوات عملية لمعالجة الأوضاع الأمنية والإنسانية وحل الأزمة في دارفور ".

إن دلالات هذه الأحداث تشير الى توقع دور أساسي للغتحاد الافريقي في المرحلة المقبلة ، فليس من المتوقع أن يجازف الأمريكيون بالزج بجنودهم الى الإقليم لعدة إعتبارات منها :

- . إن الهزة التي أحدثتها قضية العراق لإدارة بوش لم تنته بعد وليس من المصلحة تكرارها .
- . إن التدخل في هذا الوقت بالذات قد يسبب نوعا من الأزمة بين أمريكا وبعض الدول العظمى كفرنسا والصين ، بسبب التضارب المباشر على الأرض .

---

[25] نوار محمد ربيع ، مصدر سبق ذكره ، ص

[26] كمال حماد ، مصدر سبق ذكره ، ص

[27] محمد جواد علي ، دارفور ومتوالية تقسيم السودان ، سلسلة دراسات إستراتيجية ، العدد

[28] عماد عواد، أزمة دارفور :تعدد الأبعاد وتنوع الإشكاليات ، المستقبل العربي ، العدد ، أكتوبر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ص

[29] عبدالله صالح ، الأزمة التشادية الى أين ؟ ، السياسة الدولية ، العدد ، ابريل المجلد

. إن التلويح بالعقوبات الدولية هو في الغالب نوع من التلويح بالعصا الغليظة لمزيد من الضغط على الحكومة السودانية ، وليس من المستبعد إذا ما طرح القرار مرة أخرى ان يتعرض للفيتو الصيني أو حتى الخرق المباشر لكونه يضربالمصالح الإقتصادية الكبرى للصين في السودان .

وبناءٍ على ما تقدم ، نجد إن الدور الأفريقي هو المرشح الأول في هذا السيناريو المفتوح ، وهو المعول عليه من قبل أمريكا وحلفائها بل وحتى غرمائها مثل فرنسا خاصة ً إذا تم ذلك بوجود لجنة رقابة دولية تشرف على وقف إطلاق النار . أما بالنسبة لأمريكا فمن الأسهل عليها أن تحول جنود الإتحاد الى عساكر تحت إمرتها بواسطة لجنة الرقابة الدولية.

. أما عن اهم الإفرازات المتوقعة عن هذا السيناريو فيمكن تلخيصها بالتالي ::

. فرض قيود دولية على حركة الجيش السوداني في دارفور

. توافد العناصر الأفريقية من خارج الحدود بإستغلال برنامج إعادة توطين اللاجئين

. تدفق المزيد من السلاح الى أيدي العنصر الوافد كواحد من أساليب إعادة ترتيب موازين القوى .

.. على مستوى دول الجوار::

. مصر :. نجح التحرك الدوبلوماسي السوداني نحو مصر ، فقد أعلنت وزارة الخارجية المصرية وبوضوح تأييدها لموقف الحكومة السودانية،كما أخذت على عاتقها قيادة الخط العربي نحو دعمها سياسيا وإنسانيا ودوبلوماسيا في المحافل الدولية ، ودعت مصر المجتمع الدولي الى رفع الضغوط عن الخرطوم ومساعدتها ماليا ولوجستيا لإجتياز الكارثة المتصاعدة في دارفور . وقد أخذت مصر موقفها من دارفور بناءٍ على أساس إستراتيجي ثابت ألا وهو الحفاظ على وحدة السودان ،حيث يهدد تفكك السودان الأمن والإستقرارفي المنطقة . وكانت مصر قد أبدت تعاطفا ً مع الخرطوم فقد إتهم سفيرها في الخرطوم أمريكا وبريطانيا بإستغلال الأزمة في دارفور ، وأعربت القاهرة عن عدم موافقتها على الضغط على السودان إذ إن مثل هذه المحاولات سوف تفاقم الوضع وتصلب من مواقف المتمردين ، كما أنها لم ترحب لقرار مجلس الأمن للأمم المتحدة الذي كان قد أمهل السودان ثلاثون يوما ً لتنفيذ متطلبات قراره، فقد قال وزير الخارجية المصري " لا أستطيع أن أتصور أي بلد حتى لو كان الولايات المتحدة الامريكية قادرا على حل هذه الأزمة في ثلاثين يوما " . وعليه فقد تبلور الموقف المصري تجاه الأزمة في دارفور على أساس منطلقات حاكمة تمثلت في ما يأتي :

. الوقوف ضد أي مسعى لتدويل الأزمة

. الحرص على معالجة الأزمة تحت مظلة الإتحاد الأفريقي وفي إطار أفريقي . عربي

. عدم اللجوء الى إستخدام القوة ورفض الإلتجاء الى فرض عقوبات دولية على الحكومة السودانية كآلية لحل الأزمة لما له من آثار خطيرة على الوضع في السودان

ضرورة التوصل الى إتفاق سلام شامل بين الحكومة السودانية والحركات المتمردة التي تحمل السلاح في دارفور حتى يعم السلام في أرجاء الإقليم وتمارس قوات حفظ السلام مهامها الحقيقية تحت مظلة الإتحاد الأفريقي .

لقد قامت مصر بمساندة ودعم موقف الحكومة السودانية الرافض للقرار الدولي رقم " " الصادر في آب ، القاضي بنشر قوات دولية في إقليم دارفور ونقل مهام الإتحاد الأفريقي بالإقليم الى الأمم المتحدة ، وسعت بعد ذلك ومن خلال قنواتها المختلفة الى نزع فتيل الأزمة من خلال إقتراح توفيقي بين السودان والأمم المتحدة يسمح بالخروج

---

[30] أحمد إسماعيل ، مصدر سبق ذكره ، ص

[31] محمد الأمين النحاس ، مصدر سبق ذكره ، ص

[32] منى حسين عبيد ، الموقف الاقليمي والدولي من قضية دارفور ، الملف السياسي ، العدد ، مركز الدراسات الدولية ،

[33] كاظم هاشم نعمة ، أزمة دارفور : السودان والعروبة والتدويل والأفرقة ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ، نيسان :: :

من الأزمة عبر إقناع مجلس السلم والأمن الأفريقي بأن يبقى على قواته حتى حزيران وذلك لتجنب حدوث فراغ أمني في الإقليم .

. ليبيا : . لقد غلب الغموض في بادئ الأمر على الموقف الليبي ، حيث إن ليبيا مرتبطة إرتباطاً مؤثرابجميع أطراف القضية ، فمن ناحية نجد بأنها مرتبطة بالحكومة السودانية بروابط تتمثل من خلال قيامها بإستثمارات واسعة في السودان ، ومن ناحية اخرى مرتبطة بميليشيا الجنجويد بعلاقات قديمة منذ إنشاء الفيلق الإسلامي في الثمانينات الذي إعتمدته كرأس حربة لنشر القومية العربية الإسلامية في أفريقيا . وفي تشرين الأول من العام إستضافت ليبيا قمة خماسية في مدينة سرت ، ضمت كل من رؤوساء " السودان ، نيجيريا ، تشاد ، وليبيا " أسفرت هذه القمة عن التأكيد على رفض أي تدخل أجنبي في قضية دارفور بصفتها قضية افريقية صرفة ، وتفويض الزعيم الليبي " معمر القذافي " القيام بإتصالات مع زعماء المعارضة في الإقليم للمساعدة في تضييق الهوة بين كافة الأطراف من أجل التوصل الى حل نهائي للأزمة .

فضلاً عن ذلك فقد تم في طرابلس عقد القمة السداسية عام والتي أكد فيها الرئيس القذافي على رفضه التدخل في شؤون السودان الداخلية وإعتبار الأزمة في دارفور شأنا داخليا بحتا . الى جانب ذلك فقد تم عقد أول مؤتمر دولي موسع لمفاوضات السلام في مدينة سرت الليبية في تشرين الأول ، والذي طرح فيه القذافي وجهة نظره بشأن الصراع الدائر في دارفور واصفا إياه بكونه يشكل نزاعاً قبليا وبتدخلنا قدألغينا دور رؤوساء وأعيان القبائل القادرين على حل هذه المشاكل ، كما أكد على ضرورة عدم تدويل قضية دارفور لأن ذلك سوف يزيد الأمور تعقيداً وإنما يجب على المجتمع الدولي أن يطلب بالمقابل حكومتشادة السودان والحركات المعارضة إتخاذ بعض الإجراءات التي تحول دون تفاقم الن . وهذا ما حدث بالفعل فبعد أن تم تأطير الأزمة بإطار دولي تفاقمت الأوضاع في ذلك الإقليم .

. تشاد : . لقد كان موقف تشاد في الصراع الدائر في دارفور موقفا هاماً وحساسا جدا وذلك بسبب عاملين

. العامل الجغرافي : وهو يتمثل بالطبيعة الصحراوية المفتوحة بين دولة تشاد وإقليم دارفور ، وهي غير خاضعة للمراقبة من قبل كلا الدولتين .

. العامل القبلي : والذي يتمثل في أن كلا القبائل العربية والأخرى في إقليم دارفور لها إمتدادات في تشاد ، هذا فضلاً عن قيام تشاد بالدعم السري لمتمردي دارفور .

وعلبه طلبت الحكومة السودانية من الحكومة التشادية في بداية الأزمة عدم تقديم أي دعم لوجستي الى متمردي دارفور ، ومنعهم من التسرب الى الأراضي التشادية ، وعلى الرغم من إستجابة الرئيس التشادي " إدريس دبي " لهذا الطلب تكررت شكوى الحكومة السودانية من إن بعض القيادات في الجيش والأجهزة الأمنية التشادية مستمرة في دعم المتمردين بالسلاح والمؤن ، وذلك خضوعاً للولاءات القبلية القوية . إن هذا الوضع السياسي . الاجتماعي المتشابك على الحدود بين السودان وتشاد أدى الى فتح الباب لسيناريو الفعل ورد الفعل والذي هدد بتصعيد النزاع بل وقد هدد أيضا النظامين الحاكمين في كل من الدولتين الجارتين .

وعلى الرغم من قيام تشاد بدور أساسي في محادثات السلام بين الحكومة والمتمردين وبتفويض من الإتحاد الأفريقي ، حيث إستضافت العاصمة أنجامينا ومدينة أبش في تشاد المفاوضات التي أدت الى عقد إتفاق وقف إطلاق النار في دارفورفي نيسان . . والذي أعتبر من المرجعيات التي أعتمد عليها الإتحاد الأفريقي في إتمام إتفاق" أبوجا الأخير .

---

[34] كمال حماد، مصدر سبق ذكره ، ص

[35] منى حسين عبيد ،الموقف الاقليمي والدولي من قضية دارفور، مصدر سبق ذكره،ص

[36] كمال حماد ، مصدر سبق ذكره ، ص

[37] منى حسين عبيد ، العلاقات السودانية الببية في ضوء قضية دارفور ،أوراق دولية ، مركز الدراسات الدولية ،العدد

[38] سرى هاشم محمد ، مصدر سبق ذكره، ص

[39] إجلال رأفت ، أزمة دارفور :أبعادها السياسية والثقافية ، المستقبل العربي ،العدد شباط

[40] مال حماد ،مصدر سبق ذكره ، ص

غير إن التصعيد في الأزمة الدارفورية بين السودان وتشاد كان قد بلغ حدا أعلنت فيه الأخيرة حالة الحرب مع السودان نهاية العام .

إن طريقة تعامل تشاد مع أزمة دارفور كانت خاضعة الى الأخذ بإعتبارات عديدة تربط بين الجانبين ،سواء كان ذلك على الصعيد السياسي أو على الإجتماعي أو الإقتصادي فقد كان من الضرورات الملحة بالنسبة لتشاد هو ضرورة أن تكون الأوضاع الإقليمية آمنة لا سيما إنها كانت تعاني الكثير من المشكلات الداخلية والحروب الأهلية ومن تدخلات دول الجوار وتأثيرات خارجية ، هذا بالإضافة الى إحتياجاتها الى أن تستورد النفط والمنتجات الزراعية والغذائية من السودان ، وكذلك وجود التداخل الديني والعرقي الكبير بين الدولتين .

إن هذه التاثيرات والتداخلات كان من الطبيعي أن تتحكم في موقف تشاد من أزمة دارفور وفي طريقة تحقيقها للتوافق والتوازن بينها لضمان مصالحها ، وعليه كان لا بد أن نتطرق الى مواطن التطابق والإختلاف بين الجانبين بشأن الأزمة الدارفورية من أجل إدراك المدى الذي وصلت إليه العلاقة بين البلدين .

. . مواطن التطابق : ويمكن تلخيصها بالتالي

- ترى تشاد إن حل هذه الأزمة يجب أن يكون في السودان نفسها مع قبول الوساطات الإقليمية وإجراء المفاوضات مع فصائل المعارضة وتنفيذ الإصلاحات الضرورية .
- عدم تدويل القضية وذلك بتدخل الامم المتحدة ومجلس الأمن وفرض العقوبات على السودان ، كما فعلت الولايات المتحدة الامريكية بفرض العقوبات النفطية على السودان وتجميد أرصدتها في دول العالم وغيرها من المحاولات .
- ضرورة إنهاء معاناة اللاجئين في كلا البلدين .
- ضرورة توضيح الرؤية الخاصة بنزع أسلحة الجنجويد ومعاقبتهم على الجرائم التي إرتكبوها وعدم اللجوء الى العنف مع قرى ومناطق فصائل المعارضة .
- الإبقاء على علاقاتها السياسية والإقتصادية مع إسرائيل والولايات المتحدة وفرنسا .

ثم جاءت إتفاقية " / . " وفي محورها الثالث وفي إطار السعي من أجل حل الأزمة إقليميا الى التركيز على رفع الدعم عن مختلف المجاميع المسلحة من السودان وتشاد وتحسين الأمن وحماية المدنيين الذين يقطنون ضمن الحدود المشتركة بينهما وبين بقية دول الجوار / .

. أريتيريا :. أما بالنسبة للموقف الأريتيري من الازمة وتدويلها فقد كان موقفا عدائيا، فعلى الرغم من إن الرئيس الاريتيري " أسياس أفورقي " كان قد وصل الى الحكم بدعم وإسناد من الحكومة السودانية ، إلا إن العلاقات بين كلا الحكومتين أخذت بالتهور وذلك نتيجة لتوجهات رئيس الحكومة السوداني والذي إتبع النهج الإسلامي كنظام للحكم في الوقت الذي تعاني فيه الحكومة الأريتيرية من ذلك النهج ، إذ إنها تخشى من المد الأصولي الإسلامي الى أراضيها .

ليس هذا وحسب ، فهنالك حركة الجهاد الإسلامي الأريتيرية التي فتحت مكاتب لها في السودان حيث إتهمت الأخيرة الحكومة السودانية بدعم تلك الحركات لذا فقد كانت أريتيريا تحرص على إبقاء السودان غرق بمشكلاته .

حيث تحاول أريتيريا من خلال تصعيدها لأزمة دارفور تحقيق أهداف عدة منها :

تخفيف حدة الضغط الإقليمي الذي يشكله محور صنعاء المؤلف من اليمن وأثيوبيا والسودان.

---

[41] عادل بن زيد الطريفي ، مصدر سبق ذكره

[42] محمود أحمد عزت ، موقف تشاد من أزمة دارفور ، أوراق دولية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ،العدد ، تموز

[43] المصدر السابق ذكره ،ص

[44] ترجمة ل علي عبد الخالق ، تشاد:لجنة جديدة لحل النزاع ، اوراق دولية ،جامعة بغداد، العدد ،تشرين الثاني

[45] منى حسين عبيد ، الموقف الإقليمي والدولي من قضية دارفور ، مصدر سبق ذكره،ص

تخفيف الضغوط التي تفرضها القوات الحكومية السودانية على منطقة الشرق وذلك لتحويلها الى ساحة لتصفية الحسابات مع المعارضة الأريتيرية المدعومة في الخرطوم .

السعي لتحقيق الأطماع الأريتيرية في الأراضي الزراعية في منطقة البجافي شرق السودان.

الإضطلاع بدور لحساب الولايات المتحدة وإسرائيل عبر دعمها للمتمردين بالسلاح والعمل على تصعيد الموقف في دارفور [46].

المبحث الثالث : . الدور الدولي في تدويل الأزمة

إن الإهتمام بقضية دارفور يبدو أمرا غريبا إذا ما قورن بالصمت الذي إمتد لقرابة عقدين من الزمن وهي عمر الحرب في جنوب السودان ، حينما كان السودان آنذاك حليفا للولايات المتحدة في الحرب الباردة ، ورغم تدهور العلاقا بين البلدين خلال حقبة التسعينات الى الحد الذي وضع فيه السودان ضمن الدول الراعية للإرهاب ، فقد ظلت تقدم التسهيلات للحكومة السودانية لضرب سكان الجنوب دون أن يكون ذلك مصدرا لقلق الإدارة الأمريكية .

لكن برزت أهمية السودان بسبب تصاعد الصراع الإمبريالي على مصادر النفط في الأعوام الأخيرة ، فعندما تم تطوير إستخدام الثروات البترولية في السودان عبر إقامة إنبوب للنفط وبطول " ميل " لينقل نفط جنوب السودان الى ميناء بورسودان ،أصبحت هناك حاجة ملحة لتحقيق الإستقرار في الجنوب عبر وضع نهاية للحرب الأهلية ، وكان من الطبيعي أن يغري التوصل الى تسوية مع الجنوب تتضمن حكم ذاتي ونصيب من السلطة والثروة لباقي أقاليم السودان ، ومنها الغرب بالمطالبة بتسوية مثيله ومن هنا بدأت الأزمة الدارفورية من خلال تصعيد الحلركتين المسلحتين في الغرب لحركة تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة لهجاماتهما على القوات الحكومية في غرب السودان وتتالت الأحداث بعدها كما ذكرنا سابقا .

غير إن إستقرارالأوضاع في السودان أصبح أمرا ضروريا بالنسبة للولايات المتحدة وذلك إن الإضطرابات في الغرب تعوق إستقرار التسوية مع جنوب السودان ، مما يقف في طريق إستغلال نفط السودان والذي ينتج حاليا " "الف برميل يوميا ، وفي ذات الوقت أكتشف مؤخرا ثروات بترولية أخرى في إقليم دارفور وفي تشاد الواقعة على الحدود الغربية للسودان " وهنا كان لابد للولايات المتحدة أن تعمل لإيجاد موطئ قدم لها في المنطقة خاصة وإن شركاتها كانت قد خسرت الفرصة للحصول على إمتيازات النفط السوداني جراء العقوبات التي إتخذتها الحكومة الأمريكية في وقت سابق ضد السودان " .

وتسعى الولايات المتحدة الى توسيع إستثماراتها ي دارفور والتي وصلت الى " " بليون دولار"،وذلك من خلال إقامة خط أنابيب دوبا التشادية والذي سيربط بخط قادم من مدينة ينبع السعودية ويمر عبر إقليم دارفور . إن النزاع في غرب السودان من شأنه أن يثير القلاقل في مناطق أخرى ، وهوما حدث بالفعل في منطقة قبائل البجا في الشرق ، كما ويؤدي الى إهتزاز الإستقرار في البلدان الواقعة قبالة السواحل السعودية على البحر الأحمر ، في الوقت الذي تسعى فيه واشنطن الى تعزيز الحكومات المتحالفة في تلك المنطقة نحو إطار ما نسميه بالحرب على الإرهاب [47]. إن تدخل واشنطن في قضية دارفور ليس بالأمر الجيد حيث إنها تدخلت مرتين من قبل عام لإغاثة آلاف الجوعى من المجاعة بالمنطقة عبر جسور جوية مباشرة لنقل الغذاء حتى بات المواطن العادي في دارفور يعرف عن أمريكا وأياديها البيضاء أكثر مما يعرف عن حكوماته المختلفة التي تخلت عنه أبان المحنتين ، لكن الجديد في التدخل الأمريكي هو طرحه لشعارات حماية المواطنين وعن حكومتهم التي إستخدمت ميليشيات الجنجويد ضدهم [48]. وكأنها قد نصبت نفسها

---

[46] كمال حماد ،مصدر سبق ذكره، ص

[47] بدر حسن شافعي ، زيارة كير لواشنطن التوقيت والدلالات ، السياسة الدولية ، العدد ، يناير ،المجلد

[48] أزمة دارفور والأطماع الإمبريالية في السودن ،أوراق إشتراكية، أحداث وأصداء ،ايلول

[49] محمد الأمين النحاس ، مصدر سبق ذكره ، ص

[50] نوار محمد ربيع ، مصدر سبق ذكره ، ص

[51] أزمة دارفور والأطماع الإمبريالية في السودان، مصدر سيق ذكره

[52] بدر حسن شافعي، مصدر سبق ذكره، ص

حاكما لحل معظم المشاكل الداخلية التي تتعرض لها بلدان المنطقة العربية ، فحين وصلت الأمور الى حد التأزم في إقليم دارفور تدخلت اللايات المتحدة من خلال تكثيف زيارات المسؤولين الأمريكيين للإقليم لأجل إحتواء الحدث .

لقد صور المسؤولون الأمريكان إن ما يحدث في دارفور شبيه بعمليات الإبادة التي كانت قد حدثت في رواندا والذي ساعدهم على إبداء تلك التصريحات والقيام بتلك الزيارات هي النداءات التي وجهتها حركات التمرد في إقليم دارفور تطالب فيه بتدخل الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان بإقامة منطقة حظر للطيران العسكري ، وتسهيل حرية الحركة لعمال الإغاثة وإجراء محاكمات لعناصر ميليشيا الجنجويد ، هذا مما شجع الولايات المتحدة على التدخل وبشكل مباشر في تلك الأزمة وذلك من خلال إصدار البيان المشترك للقمة الأوربية . الأمريكية في حزيران . ، والذي عدت فيه إن ما يحدث في دارفور يعتبر إنتهاكا لحقوق الإنسان .

ثم تلتها بيانات وقرارات أخرى كانت تصب في إطار تدويل الأزمة من قبل واشنطن من أجل حماية مصالحها القائمة في السودان . وبالفعل فإن الناظر للسياسة التي إتبعتها الولايات المتحدة يلحظ إن الإدارة الأمريكية تمكنت الى حد ما من تحقيق أهدافها من خلال قرارات مجلس الأمن الدولي ولا سيما القرار المرقم " . " والصادر في " /تموز / . ، وكان بمثابة الإعلان الرسمي لتدويل القضية سياسيا /. وبعدها أصدر مجلس الأمن الدولي قراره المرقم " " في " / أيلول ، والذي تضمن إنشاء لجنة تحقيق دولية على وجه السرعة للتحقيق في الإنتهاكات الحاصلة في إقليم دارفور، ووجدت اللجنة أدله موثوق بها تشير الى أن قوات التمرد وجيش السودان وحركة العدل والمساواة مسؤولة أيضا عن وقوع إنتهاكات خطرة للقانون الإنساني والدولي التي قد تشكل جرائم حرب . ثم جاء القرار المرقم " " أثر جلسة إستثنائية لمجلس الأمن بتاريخ " / تشرين والذي طالب فيه الأخير الحكومة السودانية وقوات التمرد بالوقف الفعلي لجميع أعمال العنف /. وضمن الجدولة التي وضعها مجلس الأمن الدولي لقراراته من أجل إعادة الإستقرار والسلام الى إقليم دارفور جاء قراره المرقم " " في . / / الذي تمخض عنه إنشاء بقية الأمم المتحدة في السودان لفترة أولية تشمل ستة أشهر بغية الإسراع في عملية السلام تلك /. ولكن نتيجة لتفاقم الأوضاع في دارفور إجتمع مجلس الأمن بعد خمسة أيام وإتخذ قراره المرقم " " في . / / ، والذي أعرب فيه عن إستيائه الشديد لعدم إمتثال السودان مع الجماعات المتمردة لإلتزاماتهم ومطالب مجلس الأمن التي تضمنتها القرارات السابقة . كما وأكد المجلس بأنه سوف ينظر في إتخاذ تابير إضافية وفقا لأحكام المادة " " من ميثاق الأمم المتحدة .

وعلى الرغم من الإعتراضات التي وجهت الى قرارات مجلس الأمن والتي يصدرها بإيعاز من القوى الدولية ، غير إن ما يبدو إن صيغة إصدار القرارات تلك قد إستهوت مجلس الأمن . ففي نيسان أصدرهذا المجلس أهم وأخطر القرارات في هذه القضية والمرقم " " والذي نص على إحالة مرتكبي جرائم الحرب في إقليم دارفور الى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي وفرض حظر على بيع الأسلحة السودانية وهو قرار يحمل في طياته إنتهاكا صريحا لمبدأ السيادة الوطنية ويهدف بالدرجة الأساس الى تقويض نظام حكم الرئيس عمر البشير السياسي ، وكانت هذه المرة الأولى التي يحال فيها ملف قضية من مجلس الأمن الى المحكمة الدولية [53]. وحسبما جاء على لسان مندوب السودان في المداولات التي جاءت بعد إصدار ذلك القرار فقد قال :(إن القرار الذي تم أعتماده جاء حافلا بالإستثناءات بإعتبار إن الدولة المعنية بتلك الإستثناءات ليست عضوا في المحكمة الجنائية الدولية ، كما وإن السودان أيضا ليست عضوا في المحكمة الجنائية الدولية الأمر الذي يجعل تنفيذ قرار بهذه الكيفية محفوفا بجملة من العقبات الإجرائية والتحفظات

---

[53] خلود محمد خميس ،أزمة دارفور والمتغير الأمريكي ، دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد ، كانون الثاني :(

[54] منى حسن عبيد، السياسة الأمريكية وحركة الإصلاح السياسي في السودان ، مجلة العلوم السياسية ، جامعة بغداد، العدد ،تموز :(

[55] سرى هاشم محمد، مجلس الأمن الدولي وأزمة دارفور ،مصدر سبق ذكره،ص :(

[56] هاني رسلان ، أزمة دارفور والإنتقال الى التدويل ، مجلة السياسة الدولية، العدد :(،تشرين الأول :(:(

[57] سرى هاشم محمد، مصدر سبق ذكره، ص :(

[58] منى حسين عبيد، السياسة الأمريكية وحركة الإصلاح السياسي في السودان،مصدر سبق ذكره، ص :(

المشروعة ما دام المجلس يؤمن بأن ميزان العدل والقانون يقوم على الإستثناءات وإستغلال أزمات الدول النامية وإبتلاءاتها من نزاعات وحروب أهلية ، معادلات تسوية المواقف السياسية والمساومة بين الدول الكبرى) [59].

ولكن النائب العام في المحكمة الجنائية الدولية بادر وبتاريخ /تموز/ بإصدار مذكرة توقيف دولية بحق الرئيس السوداني عملا بالمادة (الثامنة والخمسون) من النظام الأساسي للمحكمة . وهنا يثبت بأن تسييس تدابير وإجراءات المحكمة الجنائية الدولية يستهدف بالدرجة الأساس تبديل الانظمة السياسية تحقيقاصلإستراتيجيات الدول الكبرى التي تتحكم بقرارات مجلس الأمن [60]. وقد كان موقف الولايات المتحدة من هذا القرار واضحا وذلك لكونها هي من قام بالضغط على مجلس الأمن لإصدار مذكرة توقيف بحق الرئيس السوداني الحلي "عمر البشير" لأجل محاكمته من قبل المحكمة الدولية بوصفه أحد مجرمي الحرب .

وعليه فإن الولايات المتحدة تبدو ضامنة في البيئة السياسية الدولية الراهنة أن تستهدف قرارات مجلس الأمن الدولي غير الأطراف في النظام الأساسي للمحكمة والتي لا تتفق سياستها مع الولايات المتحدة بإحالة حالات في هذه الدول الى المحكمة الجنائية الدولية . كما إنها تستخدم هذه القرارات لتاكيد موقفها ممن منح الحصانة لقواتها من المثول أمام المحكمة تحت عنوان(الدول غير الأطراف في النظام الأساسي)، بينما تصدر قرارات تفرض على الدول غير الأطراف بإستثناء الولايات المتحدة ، أن يحاكم مواطنوها أمام المحكمة الجنائية الدولية [61]. أما بالنسبة للموقف الصيني من تلك الأزمة فإنه كان نابعا من كون الصين تعتبر أكبر مستثمر للنفط السوداني، وإن فرض عقوبات على القطاع النفطي السوداني من قبل مجلس الأمن، وطبعا بضغط أمريكي قد يؤدي الى أن تفقد الصين إستثماراتها في المنطقة لاسيما وإنها تعد المنافس الأول لشركة النفط الأمريكية "شيفرون"، حيث إنها عارضت مشروع القرار " " الذي أصدره مجلس الأمن محذرا فيه الحكومة السودانية من فرض عقوبات على قطاعها النفطي في حال لم تضطلع تلك الحكومة بواجباتها في إعادة الأمن الى دارفور ، فقد أعلنت الصين بأنها قد تستخدم حق النقض الفيتو ضد أي مشروع قرار بهذا الخصوص. ولكن على ما يبدو فإن الحكومة الصينية وفي عام ، أخذت تعمل على موازنة مصالحها مع الإدارة الأمريكية. ولا ترغب في توتر علاقتها معها ، فقد إحتاجت إليها في الأزمة التايوانية، كما إنها تحتاج الى السوق ورأس المال الأمريكي من أجل تسريع عملية نموها المتزايد لا سيما وإنها تشهد نوع من الإنفتاح ولا ترغب بأ، تغرق نفسها في قضية دارفو. وهذا ما يدلل على عمق التناقض الذي تتصف به القوى الدولية التي تتبع مصالحها الذاتية [62]. وأزاء موقف الصين من قرار محكمة العدل الدولية الخاص بمذكرة الإعتقال للرئيس السوداني ، فقد أشارت الى إنها تفضل أن يمتثل مرتكبي الإنتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان أمام النظام القضائي السوداني ، ولضمان عدالة المحاكمات وشفافيتها ومصداقيتها يمكن للمجتمع الدولي أن يقدم المساعدة التقنية الملائمة وأن يوفر الرصيد اللازم ، كما وإنها لا تؤيد إحالة مسألة دارفور الى المحكمة الجنائية الدولية بدون موافقة الحكومة السودانية خوفا من فشل الجهود المبذولة لضمان تسوية مبكرة لمسألة دارفور ، وكذلك من العواقب التي لا يمكن التنبؤ بها على عملية السلام بين الشمال والجنوب في السودان [63]. كما وإن الصين ليست دولة طرف في نظام روما الأساسي الخاص بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية وإن لديها تحفظات كبيرة فيما يتعلق بأحكام معينة من أحكامه . ولهذه الأسباب لم يكن لدى الصين بديل سوى الإمتناع عن التصويت على مشروع هذا القرار [64].

ما بالنسبة لموقف بريطانيا من الأزمة فقد كانت سياسيتها متسمة بطبيعة الحال مع توجهات السياسة الأمريكية ، وحتى بالنسبة للإتحاد الأوربي فلم يخرج من دائرة المغالطات والتناقضات فقد كان يهدد في غير مناسبة بفرض عقوبات

---

[59] باسيل يوسف بجك، مصدر سبق ذكره ، ص

[60] نفس المصدر السابق ،ص

[61] نفس المصدر السابق ،ص

[62] منى حسين عبيد ، الموقف الإقليمي والدولي في أزمة دارفور، مصدر سبق ذكره،ص

[63] باسيل يوسف ،مصدر سبق ذكره، ص

[64] نفس المصدر السابق ذكره، ص

على الحكومة السودانية . وهذا يعني بأنه يساعد ويساند بنسبة ويهدد ويعلقب بنسبة أخرى ، أي إن موقفه مرهون بحسبما يقتضيه ظرف الأزمة أو القضية ، وقد جاء ذلك الإهتمام نتيجة لوجود مصالح عديدة للإتحاد الأوربي في أفريقيا والسودان ،ولما تتمتع به هذه المنطقة من أهمية إستراتيجية وموارد عديدة تدفع بالدول الأوربية لأن تسعى وراء الحصول على مكاسب فيها وذلك من خلال إظهار الإهتمام بالأزمة والمشاركة في حلها لتحقيق مصالح أستراتيجية وأقتصادية فيها [65].

وهذا ما بدى واضحا من خلال مطالبة ألمانيا للخرطوم بضرورة التعاون مع المجتمع الدولي فيما يتعلق بالأزمة الدائرة في إقليم دارفور وذلك من خلال الزيارة التي قام بها وزير الخارجية السوداني "ألوركول" الى برلين . كما طالب وزير الخارجية الألماني السودان بمزيد من التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي وذلك إنسجاما مع قرارات مجلس الأمن الدولي . كذلك فقد شدد الوزير الألماني على ضرورة التوصل الى تسوية في إقليم دارفور المضطرب ، واشاد بمبادرة السلام التي تقودها قطر بهذا الشأن والتي تهدف الى وقف الأعمال القتالية في إقليم دارفور .

وهنا يتبين لنا المحاولات التي أبدتها كل من الولايات المتحدة وبريطانيا من أجل تدويل الأزمة تصب في نهاية المطاف في مشاريع الطرفين "الشرق أوسطية " لتغيير ملامح الخارطة السياسية لمنطقتنا بما ويتوافق ومصالحها الإستراتيجية . كما ويلاحظ بأن التحرك الأمريكي المفاجئ والغيور على حقوق الإنسان في السودان يتميز بأنه ذات إرتباط وثيق جدا بأهداف الكيان الإسرائيلي المعلنة منذ عقود للوصول الى منابع النيل وثروات هذا البلد العربي الذي يشكل قارة بحد ذاته [66].

وعليه فقد كان لإسرائيل دور كبير في إشعال فتيل الحرب الدائرة في دارفور ، شأنها في ذلك كشأن الصراعات الأخرى القائمة في دول الشرق الأوسط محاولة من خلال ذلك تحقيق مصالحها الصهيونية العنصرية والإستعمارية .

المبحث الرابع : . أزمة دارفور والتجربة الإنتخابية في السودان "الآثار والنتائج والحلول"

تولد عن هذه الأزمة العديد من الآثار منها ما كان ضد مصالح سكان الإقليم نفسه تمثلت في ظهور النعرات القبلية وخروج العديد من المزارعين من عملية الإنتاج وتحولهم الى فقراء .كذلك نزوح الآلاف من أهالي الإقليم الى مناطق دول الجواروظهور مشكلة الأطفال المشردين في شوارع الخرطوم حتى وصل عددهم الى " الف طفل "، حيث إن نسبة % منهم يعود أصلهم الى سكان إقليم دارفور[67]. ومنها ما يتعلق بموقف المعارضة السياسية في الإقليم ، حيث إنقسمت تلك المعارضة الى فئتين :

الفئة الأولى : حاولت تلك الفئة الخروج للمشاركة مع السلطة من خلال الإنضمام الى حزب الجبهة القومية الإسلامية النفصل عن حزب المؤتمر الوطني بزعامة ""حسن الترابي " ليعلن عن تأسيس " حزب المؤتمر الشعبي "

الفئة الثانية : وهي التي بقيت في دارفور مما نتج عن ذلك ظهور العديد من الحركات الجديدة منها "الحركة الشعبية ومجموعة بولاد وحزب العدالة وجبهة تحرير دارفور الخ [68].

وكان آخر الآثار مرتبطا بموقف الحكومة السودانية نفسها من حركة المعارضة في دارفور ، فقد جاء إعتراف الحكومة وبشكل رسمي في آب بأن ما يحدث في دارفور هو تمرد ولا علاقة له بالنزاعات القبلية المزمنة بين القباءل ذات الأصول الزنجية والعربية .

---

[65] سمير الظاهر ، بريطانيا والسودان وأزمة دارفور الحاضر والمستقبل ،أوراق دولية ، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد،العدد ،تشرين الثاني

[66] نوار محمد ربيع ، مصدر سبق ذكره،ص

[67] أحمد حمادة ، لماذا تدويل أزمة دارفور؟،قضايا، مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر، تموز

[68] ورشة وادي النيل ، التطورات الأخيرة لمشكلة جنوب السودان ،العرب والمستقبل ، جامعة بغداد، العدد الأول

[69] خلود محمد خميس،أزمة دارفور والمتغير الأمريكي ،مصدر سبق ذكره،ص

[70] نفس المصدر السابق، ص

وكانت هنالك العديد من الأسباب التي برأت موقف الحكومة السودانية أهمها :

:. ان معظم سكان إقليم دارفور بالإسلام وهو دين الدولة الرسمي .

. ان الجنجويد هم جماعة دينية تمارس التطهير العرقي ، مما يعني إن أبناء دارفور يقومون بقتل أهاليهم في الإقليم مما يبعد بالتالي أصابع الإتهام عن الحكومة السودانية .

. التأكيد المستمر من قبل الحكومة السودانية عن إرتياحها لإتفاق أبوجا والذي عقد في أيلول بشأن قضية دارفور بين الحكومة والمعارضين في الإقليم ، والذي تم على أساسه التوقيع على بروتوكولات نزع أسلحة ميليشيا الجنجويد وتمكين أعمال الإغاثة من الوصول الى اللاجئين في المنطقة . كما لم تتوقف الحكومة السودانية عن الترحيب بكل جهود السلام والتعاون بين الحكومة والمعارضة في دارفور ، وقد تجسد هذا التعاون في عقد مؤتمر مشترك في مدينة الفاشر في كانون الأول ، والذي جاء عقده بعد أن عقدت إتفاقية الشامل في كانون الثاني والخاصة بعموم السودان [71].

ما هي نتائج تنفيذ قرار المحكمة الدولية الجنائية الخاص بقضية دارفور؟

ليس هنالك جدوى من أن يعيش النظام السوداني ورمزه السيادي تحت شعور دائم بالخوف والعزلة الإختيارية عن المجتمع الدولي ، فالضرر المادي والمعنوي قد وقع بالفعل بمجرد صدور مذكرة الإعتقال بحق الرئيس السوداني وهي الأولى التي تصدر بحق رئيس لا يزال موجودا في السلطة .إذن يجب على الجانب السوداني أن يبتعد عن تلك النظرة الضيقة لقرار المحكمة الجنائية الدولية في كونه يمثل مجرد ملاحقة قضائية من دون النظر الى الأبعاد والتداعيات الداخلية والخارجية لهذا القرار.

وهنا سوف تعقد الصفقة بين الرافضين والمؤيدين لتنفيذ قرار المحكمة الدولية ، بيد إن كلفتها ستكون باهظة على الجانبين السوداني والعربي على حد سواء .

أولا : قد يضطر السودان الى إجراء إنتخابات رئاسية وتشريعية لا يشارك فيها لا الرئيس البشير ولا حزبه الحاكم ، وهو ما قد يزيد من مخاطر عدم الإستقرار بالبلاد وذلك لسببين :

. الدفع بخيار الإنفصال بين الشمال والجنوب قدما والذي بات مسألة وقت لا أكثر

. إغراء متمردي دارفور بالسيطرة على البلاد ومحاولة مهاجمة العاصمة السودانية الخرطوم على غرار ما فعلوا قبل عام .

ثانيا: قد تضطر الدول العربية الى الدخول في مساومات مع القوى الكبرى تأتي على حساب الأوضاع الإقليمية الملتهبة بطبيعتها .

ثالثا: قد تضطر بعض الدول العربية الكبرى مثل مصر والسعودية الى تحمل العبء الأكبر في حفظ الأمن والإستقرار في السودان .

رابعا..وأخيرا: قد يصبح السودان ملجأ للقوى الراديكالية والمتطرفين الذين قد يتخذون من مسألة تقسيم السودان ذريعة لنشر الفوضى في المنطقة بأسرها [72].

وهنا يتوجب على الرئيس السوداني أن يتخذ خطوات جريئة بهذا الشأن من أجل إقرار العدالة وتحقيق الإستقرار في دارفور ، وذلك من خلال إبتعاده عن سياسة التجاهل والإستخفاف والتي سوف يكون ثمنها تقسيم السودان ، الامر الذي لا يتمناه أي عربي .

التجربة الإنتخابية في السودان التداعيات والمخاطر

---

[71] **إجلال رأفت، أزمة دارفور :أبعادها السياسية والثقافية ،مصدر سبق ذكره، ص**

[72] **خلود محمد خميس،أزمة دارفور والمتغي الأمريكي،مصدر سبق ذكره،ص**

[73] **خليل العاني، بعد أزمة دارفور العدالة لمنع التقسيم، الحياة،آذار**

لقدشكل إقليم دارفور وما يشهده من أزمة حادة عائقا أمام إجراء الأنتخابات التي أرادت الحكومة السودانية أن تقوم بها مطلع العام الحالي ، حيث رفضت الأحزاب والحركات المسلحة ومنظمات المجتمع المدني تنظيم الإنتخابات في ذلك الإقليم. حيث لم يتم تنظيم إستحقاقات الحد الادنى من مطالب أهالي دارفور المشروعة والمتعلقة بتقاسم السلطة والثروة بصورة عادلة. إن عملية إقتسام الثروة بين الطرف الشمالي والجنوبي للسودان وتخصيص نسبة . % للحكومة و % % للمعارضة سيشكل عائقا كبيرا في طريق إصلاح السودان فمن غير الممكن إجراء إصلاح في جزء من البلاد ، في حين تفتقر بقية أجزاء البلاد الى مثل تلك الإصلاحات . ويعد إقليم دارفور خير دليل على ذلك فهو من أهم الأقاليم التي تحتاج الى إجراء إصلاحات سواء في أجهزته السياسية أو الإقتصادية أو الإجتماعية ولاسيما بعد ظهور حركات مسلحة لها وزنها وتأثيرها بين أبناء الإقليم التي نتج عنها الأزمة الحالية في ذلك الإقليم. لذا فإن تأجيل تلك الإنتخابات سوف يتيح الفرصة لسكان إقليم دارفور بالإستمرار في المطالبة بمستحقاتهم ومن ثم المشاركة في العملية الإنتخابية. كما سوف يساهم ذلك التأجيل في تفادي تصعيد المواجهة مع المجتمع الدولي وإتساع المجال للتسوية تأتي عبر بوابة إستكمال مفاوضات دارفور والوصول لإتفاق سياسي ينهي الحرب ويمهد لتسوية الخلاف مع المحكمة الجنائية الدولية ، وذلك ضمن القواعد المقبولة للمجتمع الدولي في إطار تنازلات متبادلة بين الطرفين . وكذلك من أجل الخروج من مأزق مذكرة توقيف الرئيس السوداني عمر البشير والحصار الذي سيتبعها . وعليه فإن تلك الإنتخابات سوف تواجه العديد من المخاطر التي لا تبشر بقيام أية تحولات ديمقراطية حقيقية في السودان من أهمها :

:. تدويل الإنتخابات كما تم تدويل السودان عبر قضية إقليم دارفور

. لجوء الاحزاب السياسية الى مساومات سوف تضر بعملية التطور الديمقراطي من خلال تنامي ظاهرة القبلية والأثنية .

. وقوف الجنوب على حافة الغنفصال ، فمن غير المعروف كيف ستكون مشاركة الجنوبيين في العملية الإنتخابية في ظل التعداد السكاني.

وعليه فهنالك إحتمالين قد يتمخضا عن هذه الممارسة الإنتخابية ، الأول :يقضي بتحول هذه الممارسة الى إنتفاضة إنتخابية . والثاني: يرى بأنها سوف تكون أول ممارسة غنتخابية وطنية ديمقراطية سيشهدها السودان منذ أكثر من عشرين عاما .

الحلول الواجب على حكومة البشير إتخاذها من أجل الخروج من الأزمة

تعددت الآراء حول هذا الموضوع :. فالبعض يرى : :ن الحل الوحيد لإنقاذ السودان من كارثة الشرذمة ومخاطر التدويل هو أن تقبل المشاركة الحقيقية لكل القوى السياسية الفاعلة على الساحة السودانية ، وإن تستبدل سياسة التفاوض الثنائي بسياسة قومية شاملة تترجم في مؤتمر جامع يضم الحكومة وكل المعارضة مهمته إيجاد حل شامل وقومي للأزمة السودانية العامة ، ومما يدفع الى نجاح هذا المؤتمر إن كل المعارضة الآن تؤمن بالفكرة وتدعوا إليها.

والبعض الآخر يرى :بأن حل قضية دارفور يكمن في التوزيع العادل للثروة والسلطة ، ومعالجة التهميش الذي تعاني منه كثير من المناطق السودانية ومنها دارفور ، فهي إذن قضية سياسية . إقتصادية . ثقافية . تنموية وتشبه قضية الجنوب من حيث الحاجة الى التنمية.

وهنا يمكننا أن نتصور بعض الحلول التي لاتزال تابعة في يد حكومة السودان ..ويأتي في مقدمة تلك التدابير :

أولا : نزع سلاح الميليشيات بما فيها ميليشيات الجنجويد وإحلال قوات نظامية سودانية محلها من أجل حماية جميع السكان في الإقليم من هجمات أية ميليشيات كانت.

ثانيا : الإستمرار في عملية التفاوض وإحلال السلام مع كافة المجموعات ولا سيما الجيش الشعبي لتحرير السودان وحركة العدل والمساواة وهو أمر كان ولا يزال يشكل أحد أهم المخارج من هذه الأزمة.

ثالثا .. وأخيرا: تعزيز قوات حفظ السلام في دارفور ، والذي أصبح اليوم مطلبا أساسيا بل إنه يعتبر الحل الفعلي للمأساة الإنسانية في ذلك الإقليم .